

سياسة إيران تجاه أكراد العراق ١٩٦١-١٩٧٠م.

م.د نبيل محمد خليفه العلوي

وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في بغداد الرصافة الثالثة

alinabel10@yahoo.com

الملخص

ما أن تم تغيير النظام في العراق من الملكي الى الجمهوري، حتى عملت الحكومة العراقية الجديدة على السماح للقادة الاكراد بالرجوع الى البلاد، وتعيين شخصيات مهمة منهم في مناصب رفيعة، واشراكهم في الفعاليات السياسية، الا ان سرعان ما حدث الخصام النكد بين الحكومة من جهة والاكرد من جهة أخرى، لذا استغلت ايران الأوضاع المسلحة فعملت على دعم الحركة الكردية تحقيقاً لمصالحها، واستمرت ذلك الحال لغاية الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم، إذ حاول قادة الانقلاب الجدد باستمالة الاكراد الى جانبهم، ولكن سرعان ما وسع الأخير مطالبه وتوج ذلك بمعاودة الكفاح المسلح، الذي لم يهدأ رغم قيادة البعثيين لانقلاب في العراق، لذا عملوا على اصدار بيان ١١ اذار ١٩٧٠ الذي استجاب لمعظم مطالب الحركة الكردية بحكم مناطقهم ذاتياً، لذا جاءت أهمية هذا البحث كونه وقف على محطة مهمة من محطات العراق التاريخية، وعالج قضية من أكثر القضايا جدلاً لازالت يثار الجدل حولها، الا وهي المسألة الكردية، والهدف من ذلك للوقوف على الدعم الإيراني لمطالب الاكراد في كردستان العراق، تلك واحدة من الأسباب التي دعت الباحث لتناول هذا الموضوع، متبعاً في ذلك التسلسل التاريخي للاحداث، سياسة ايران تجاه الاكراد خلال حكم عبد الكريم قاسم، ثم أظهر سياستها من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٠.

الكلمات المفتاحية: (القومية، الحكم الذاتي، الشاه، اللامركزية، عصيان).

Iran's policy towards The Kurds of Iraq 1961-1970

Dr. Nabil Mohammed Khalifa Al-Alawi

Ministry of Education / General Directorate of Education in Baghdad, Third
Rusafa

alinabel10@yahoo.com

Abstract

As soon as the regime in Iraq was changed from monarchy to republican, the new Iraqi government worked to allow Kurdish leaders to return to the country, appoint

important figures among them to high-ranking positions, and involve them in political activities. However, a bitter dispute quickly occurred between the government on the one hand and the Kurds. On the other hand, Iran took advantage of the armed situation and worked to support the Kurdish movement to achieve its interests, and this situation continued until the overthrow of the government of Abdul Karim Qassem, as the new coup leaders tried to win the Kurds to their side, but the latter quickly expanded his demands and this culminated in the resumption of the armed struggle, which He did not calm down despite the Baathists leading a coup in Iraq, so they worked to issue a statement on March 11, 1970, which responded to most of the Kurdish movement's demands for autonomous rule over their regions. In most of these events, Iran was the main supporter and financier of Kurdish armed activities.

Keywords: (Nationalism, Autonomy, Shah, Decentralization, Rebellion).

المقدمة

تعد المسألة الكردية أحد أكثر القضايا تعقيداً في العراق، فالأكراد يشكلون وفقاً للتقديرات المختلفة حوالي خمس سكان العراق، وهم موجودون في مناطق تكاد تكون كردية صافية في شمال البلاد الوعرة، كما أن لهم مدناً تقليدية كالسليمانية وأربيل ودهوك، فضلاً عن وجود قديم لهم في كركوك والموصل وديالى.

كان الثمن لإبقاء الأكراد ضمن نطاق الدولة العراقية الحديثة مروعاً، ولما كان الأكراد يسعون إلى مستويات أعلى من الحكم الذاتي، بقيت الحركة الكردية تسعى للحصول على المكتسبات القومية وأخذت أشكالاً مختلفة وصلت أحياناً لحد الصراع المسلح، وبعد عدم مقدرتهم على مواجهة الحكومة غادر القادة الاكراد إلى خارج البلاد؛ وما أن تغير نظام الحكم في العراق من الملكي إلى الجمهوري على إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، حتى بدأت قيادة الثورة بالسعي لحلحلة مطالب الأكراد، فسمحت لزعمائهم بالرجوع إلى العراق، وتأسيس الأحزاب السياسية، وتضمن بعض مطالبهم في الدستور المؤقت الذي أعلنته حكومة الثورة، إلا أن ذلك لم يثن الأكراد عن العودة بمطالبهم الحكومة المركزية بمطالب تعدها الأخيرة غير قابلة للتحقيق.

ما لبثت تلك المطالب أن تحولت إلى عصيان مسلح، استمر حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣، لتعمل الحكومة الجديدة برياسة عبد السلام عارف على اعطاء الوعود للأكراد من أجل تحقيق مطالبهم، ومن جانبهم أوقفت الحركة الكردية عصيانها المسلح في بادرة لحسن النوايا، إلا أن الأكراد عاودو حركتهم المسلحة واستمر ذلك إلى قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي قاده البعثيون، الذين لم يغيب عنهم أوضاع الأكراد في بيانهم الاول، عندما ذكر "ان الحكام السابقين قد أهملوا متمعين... حل القضية الكردية".

كان التحالف بين الأكراد وبعض الدول ولاسيما إيران تحالفاً متيناً، هدف الأكراد عن طريقه الحصول على المساعدات الغذائية والأسلحة والمعدات العسكرية، وهدفت إيران إلى تحقيق مصالحها القومية، وأدارت الحكومة العراقية دفة الصراع بإسلوب دموي عنيف، إلا إنها لم تتمكن من السيطرة على المنطقة الكردية، واضطرها في النهاية إلى إعلان بيان ١١ اذار ١٩٧٠ لحل القضية بالطرق السلمية.

-سياسة إيران تجاه الأكراد خلال حكم عبد الكريم قاسم:

في الساعات الأولى للرابع عشر من تموز ١٩٥٨، أيقظت قعقعة مدرعات متحركة في شوارع بغداد بعضاً من سكان العاصمة، وإذا كانوا مندهشين من الحدث، فإن النخب الحاكمة لم تكن كذلك، وأعلن عن افول النظام الملكي، وولادة الجمهورية العراقية، وخلال الاسبوع الأول بعد الانقلاب العسكري ملأت تظاهرات حاشدة شوارع المدن الرئيسية في البلاد، وكلها تعلن عن اخلاصها والتزامها بالجمهورية الوليدة، وتأييدها للقادة العسكريين الجدد^(١).

فمن جانب إيران، فقد حاولت ومنذ إحلال النظام الجمهوري في العراق على استغلال حالة عدم الاستقرار، وعبرت عن تعاطفها مع رموز النظام الملكي القديم^(٢)، وشكلت المسألة الكردية باباً تتدخل فيه إيران في شؤون العراق، وهي المحرك للصراعات بين البلدين، وبقيت تلك المشكلة تستخدم من كلا الطرفين نتيجة لتوتر الاوضاع بينهما، لذا بادرت حكومة الشاه (مجد رضا بهلوي) وبهدف اشغال النظام الجديد في العراق عن مواصلة تقدمه، بغية الحصول على مكاسب اقليمية بإثارة مشكلات الحدود^(٣)، ودعم وإثارة الأكراد في كردستان العراق، فكانت إيران تعدها الأداة الأكثر فعالية وضغطاً على الحكومات العراقية في محاولة استغلالها بشكل يخدم مصالحها، وظهر استعداد إيران

لدمع الأكراد منذ ٢٥ تموز ١٩٥٨، عندما أعلن نائب رئيس الوزراء الإيراني (تيمور بختيار) إن: "الأكراد أينما كانوا خارج إيران يعتبرون إيرانيين، وأن إيران ستقابل بكل اهتمام طلب أكراد سوريا والعراق بالإتحاد مع إيران إذا ما تقدموا بمثل هذا الطلب"^(٤)، إذ تعد تلك المحاولة من إيران للتحكم بأكراد العراق، وإثارة المشكلات في وجه الحكومة العراقية، واحدى الطرائق لاستمالة الأكراد إلى جانبهم.

أما الأكراد، فعند تشكيل الحكومة عُيِّنَ عضواً مُمثلاً عنهم في مجلس السيادة من أصل ثلاثة أعضاء^(٥)، يتكون منهم المجلس، وهو (العقيد خالد النقشبيني)، كما مثّل الأكراد وزير واحد وهو (بابا علي الشيخ محمود الحفيد) وزيراً للاتصالات من أصل عشرة ضمتهم الوزارة الأولى للثورة^(٦)، فضلاً عن ذلك كان شعار الدولة الجديد يرمز لعهد المساواة، إذ كان يصوّر السيف العربي منقطعاً مع الخنجر الكردي^(٧)، في دلالة على أن العرب والأكراد قوام هذه الدولة وأبنائها.

رحبت كل القوى السياسية الكردية بالتغيير الذي حدث في العراق، وما تلاه من إجراءات اتخذتها حكومة الثورة الجديدة من أجل إعادة الإتصال معهم، ومنها العفو عن الأكراد، وعما سبق من حوادث ارتكبوها، والاستقبال الرسمي الذي حظي به المُلّا مصطفى البارزاني^(٨)، عند عودته من منفاه في روسيا (الإتحاد السوفيتي)^(٩).

وعليه عاد المُلّا مصطفى البارزاني في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨، ومعه شقيقه الشيخ أحمد وأولاده وعائلته إلى العراق، وخصصت لهم الحكومة بيت نوري السعيد (رئيس الوزراء في العهد الملكي) في الصالحية للسكن فيه، كما خصصت له سيارة الوصي عبد الله لتتقله، وصرفت لهم رواتب شهرية سخية، فكان المُلّا مصطفى البارزاني يتقاضى راتباً قدره (٥٠٠) دينار، والشيخ أحمد (١٥٠) دينار^(١٠).

ومن مظاهر استيعاب الحكومة ونظامها الجديد للقوى الكردية، هو ما جاء في المادة الثالثة من الدستور العراقي الجديد المؤقت، والمعروف حينها بدستور عبد الكريم قاسم من إن: "العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويُقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"، في بادرة لم تقم بها أية دولة أخرى يتواجد فيها الأكراد^(١١)، رغم أنهم القومية الثانية الأكبر في العراق بعد القومية العربية.

وما إن حل عام ١٩٥٩ حتى كان الأكراد البارزانيين على صلة وثيقة ببعد الكريم قاسم، وبدعم الأخير ضد منافسيه، وتمثل ذلك في مشاركتهم في القضاء على حركة (العقيد عبد الوهاب الشواف)^(١٢) في ٨ آذار ١٩٥٩، إذ كان للأكراد دور في اخماد الحركة، عندما ظهر خمسة آلاف رجل كردي مسلح قَدِّموا من مختلف النواحي والقرى الكردية وعسكروا على تل نينوى قرب الموصل، ووضعوا أنفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية، وبعد مقتل الشواف واستعادة السيطرة على مدينة الموصل، تزامنت حركة أخرى اشترك بها الأكراد كذلك، إلا وهي الأعمال الانتقامية ضد المشاركين في حركة الشواف والمتعاطفين معها من القوميين، ساعدهم في ذلك مسلحين بقيادة العشائر الكردية^(١٣).

من جانب آخر، تقدّم المُلا مصطفى البارزاني وإبراهيم أحمد في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠، بطلب ترخيص للحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) إلى وزير الداخلية، وأرفقوا طلبهم ببرنامج الحزب، وعلى الرغم من إن محتويات البرنامج لم تخرج عن الخطوط الشيوعية الماركسية التي تضمنها برنامج الحزب الشيوعي العراقي، وهو الحزب الذي رفضت وزارة الداخلية الترخيص له^(١٤). لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني أُجيز في ٩ شباط ١٩٦٠.

على الرغم من ذلك كله، لم يستمر الوئام بين بغداد والأكراد، إذ سرعان ما تفجرت الخلافات بين القوى الكردية وحكومة عبد الكريم قاسم، وتدهورت العلاقات بينهما^(١٥)، لاسيما عندما جاء على لسان عبد الكريم قاسم في صحيفة الثورة قائلاً: "إن كل من ينتمي إلى العراق ... فهو يعتبر عربياً حسب ما يمليه الواقع"، فضلاً عن التقليل من شأن المُلا مصطفى البارزاني فأصبح يصفه في مناسبات عدّة بأنه مجرد شيخ عشيرة، ويمكن سحب البساط من تحت قدميه، وذلك عن طريق تطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨^(١٦)، في كردستان أيضاً^(١٧).

وظهرت الخلافات أكثر عندما بدأ الأكراد يعترضون على بعض قرارات عبد الكريم قاسم وقوانين حكومته، وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي، الذي رفضه أغوات الأكراد وملاكي الأراضي وثاروا ضد الحكومة لإفراغ اجراءات الإصلاح الزراعي من محتواها، واستغلوا ظروف الحكومة العراقية غير المستقرة وهي في أيامها الأولى بوجود الخلافات الداخلية بين الكتل والتيارات السياسية، والمشكلات الخارجية بعد مطالبة عبد الكريم قاسم بضمّ الكويت إلى العراق، فضلاً عن

الخلافات مع شركات النفط الأجنبية، ومحاولة الحكومة تعديل الاتفاقيات معها^(١٨).

وضمن ذلك السياق، لم يكن الملا مصطفى البارزاني ميالاً إلى إعلان حركة مسلحة ضد الحكومة في ذلك الوقت مع عودته إلى العراق، وكذلك الحال فأن عبد الكريم قاسم حاول عدم الانجراف خلف حرب جديدة مع الأكراد بسبب انشغاله بالأزمات الداخلية والخارجية، إلا إن الدفع من المحيطين بكلا الشخصين أدى إلى المواجهة المسلحة^(١٩).

بدأت العلاقات بين الأكراد والحكومة بالتدهور عام ١٩٦١، عندما هاجمت صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني (خه بات - النضال) أسلوب السلطة في إدارة شؤون البلاد، وطالبت بإلغاء الأحكام العرفية، وإنهاء فترة الانتقال، وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، وسن دستور دائم للبلاد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين الأكراد واحترام الحياة الحزبية، وحرية الصحافة. كان الرد من قبل عبد الكريم قاسم أن أمر بغلق مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، وغلق صحيفته ومطاردة قاداته، واعتقال البعض منهم في آذار ١٩٦١، واستمرت العلاقات بين الطرفين بالتدهور حتى بلغت مداها في شهر تموز من ذلك العام^(٢٠).

كما استمرت الحكومة في حشد قواتها العسكرية في المناطق المحاذية لإيران، إذ اندلعت حركة تمرد بقيادة إثنان من كبار الإقطاعيين الأكراد، هما كل من (رشيد لولان) و(عباس مامند) بدعم وإسناد من النظام الإيراني، والسفارة الأمريكية في طهران، وقد أستخدم رشيد لولان، وعباس مامند إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، فيما سعى شاه إيران إلى زعزعة النظام الجديد في العراق وإسقاطه^(٢١).

ازدادت حدة الخلاف عند اعتراض الملا مصطفى البارزاني على تقريب الشخصيات الكردية من قبل عبد الكريم قاسم ومشاورتها في أمور تخص الأكراد وهم من الذين كان الملا مصطفى البارزاني يعدّهم معارضين له^(٢٢)، لذا عندما رفضت الحكومة مطالبه أعلن العصيان وعزل المنطقة الكردية عن الدولة العراقية بالقوة، فكان ذلك بداية الحركة المسلحة في ١١ أيلول ١٩٦١، التي يصفها الأكراد بـ (ثورة أيلول) مما أدخل البلاد في حالة من الصراع الداخلي^(٢٣)، وإعلان الأكراد التمرد ورفع السلاح في كردستان العراق والذي واجهه عبد الكريم قاسم بالقوة أيضاً^(٢٤)، إذ يبدو إن الأخير لم يدرك مكانة وقوة الملا مصطفى البارزاني، فضلاً عن طموحاته القومية التي لم يتخلى

عنها، رغم الاغراءات التي قدمت من جانب الحكومة، واعتقدت خاطئاً إن الخلافات الكردية - الكردية يمكنها إيقاف حالة التمرد إذ حدثت، أو على الأقل ترويض الملا مصطفى البارزاني نفسه. في الوقت الذي عزت فيه القوى الكردية، أسباب تمردھا المسلح بأنه جاء كردة فعل وإستجابة، ورداً على انتشار المد القومي العربي الداعي إلى ربط العراق بالدول العربية، وخوف الأكراد على قوميتهم وثقافتهم من أن يتم تذويبها أو كبتها، فضلاً عن اتجاه حكومة عبد الكريم قاسم نحو الدكتاتورية والشمولية عن طريق غلقه للصحف والتضييق على حرية التعبير والثقافة، يضاف إلى ذلك تضرر الإقطاعيين الأكراد من جراء قانون الإصلاح الزراعي، كلها عوامل دفعت القوى الكردية إلى تصعيد النقد ومهاجمة الحكومة، ودفعت الأكراد إلى إعلان التمرد، وشن الهجمات على قطعات الجيش العراقي المنتشرة في كردستان العراق، أما عبد الكريم قاسم، فإنه وصف الحجج التي تذرعت بها القوى الكردية، إن لا صحة لها من الإدعاء، وأرجعها بدلاً عن ذلك، إلى أنها (جاءت كنتيجة وكرّد فعل على سياساته الخارجية المتمثلة بإخراج العراق من حلف بغداد، ومطالبته بحقوق العراق في شط العرب وإقليم الأحواز)^(٢٥).

لقد ردّ عبد الكريم قاسم بدفع المزيد من قطعات الجيش لضرب الحركة الكردية مستعملاً كافة الأسلحة، والطائرات، وهكذا امتدت المعارك وتوسعت لتشمل كافة أرجاء المنطقة الكردية. وظن أن اللجوء إلى السلاح سينهي الأزمة خلال أيام، ويصفي كل معارضة لسياسته في البلاد، لكن حساباته كانت خاطئة، وبعيدة جداً عن واقع الحال^(٢٦).

لم يختلف الدور الإيراني في الأحداث السابقة ومحاولاتها استغلال الظروف لصالحها، وهي التي أبدت تشنجاً واضحاً من قيام النظام الجمهوري وعدّته نظاماً مالياً للإتحاد السوفيتي، ويسيطر عليه الشيوعيين، وبالتالي فإن إيران استمرت بالنظر إلى أكراد العراق كأداة يمكن استعمالها ضد العراق كلما تأزمت العلاقات معه، وكان الطريق الذي يربط راوندوز بالحدود الإيرانية هو الطريق الرئيس لامتداد الأكراد بالسلاح الإيراني^(٢٧)، لذا رأت الحكومة الإيرانية بأن الظروف مناسبة للضغط على الحكومة العراقية عن طريق دعم الأكراد، فحاولت جاهدة استغلال الظروف وإقامة اتصالات معهم، وحثهم على التمرد ضد الحكومة العراقية^(٢٨)، الأمر الذي دفع الحكومة لتقديم عددٍ من مذكرات الاحتجاج الرسمية إلى الحكومة الإيرانية للكف عن دعم الأكراد وتقديم العون لهم^(٢٩).

وبذلك الشأن، أوضح عبد الكريم قاسم بخصوص مساعدات إيران للحركة الكردية بقوله: "إن ثورة العراق الاجتماعية قد بلغت حدود إيران البلد الغارق في الظلام... ووصلت إليها جميع الوسائل المدنية، داخل سكان إيران المجاورون وإذا بهم يجدون الفرق في الحياة بين إيران والعراق، على أن هذه المقارنة وحدها ستشعل فتيل الثورة الإيرانية، وستقضي على قواعد الاستعمار البريطاني من جديد"^(٣٠).

كان النشاط الكردي في كردستان العراق قائم تحت نظر الحكومة الإيرانية وبعلمها، وحفاظاً على الأمن الإيراني الداخلي، وعدم امتداد ذلك النشاط إلى أكراد إيران، ضبطت الحكومة الإيرانية تحركات الأكراد عبر الحدود الإيرانية - العراقية، ومنعت أكراد العراق من دخول الأراضي الإيرانية وبصحبهم أي سلاح أو منشورات تنقيفية، وقد أقرَّ شاه إيران صراحة بدعمه الحركة الكردية في كردستان العراق وقال: "إن دعمه للثورة الكردية كان رداً على ما قام به العراق ضد إيران"، حسب قوله^(٣١)، كما زعم (بأنها فرصة لإختبار مدى امكانية القوة الكردية للوقوف بوجه عبد الكريم قاسم)، وشدد على: "سنجربهم في البداية، فإذا ما وفقوا في هذه التجربة سنمدّهم بالمساعدات، أما إذا لم يكونوا بمستوى تصوراتنا فسنمنع عنهم المساعدات"، وهذا ما أكد إن للمساعدات الإيرانية لها أهمية لا يستهان بها، فقد تمكنت عن طريقها الحركة الكردية المسلحة من السيطرة على مناطق شاسعة من كردستان العراق^(٣٢).

وبحلول شهر آذار ١٩٦٢، كان الوضع الإستراتيجي قد استقر بشكل حووظ عليه حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم، وبقي الريف الكردي الممتد من الحدود السورية حتى حافة حقل خانقين، وهو على شكل هلال بطول ٣٠٠ ميل وبعرض ٧٠ ميل بيد المسلحين الأكراد، وبقي الجيش العراقي يسيطر عموماً على المدن والقصبات الكبرى، وما هو بمستوى مراكز الأقضية وبعض القرى الكبرى التي تسكنها القبائل المعادية للبارزانيين^(٣٣). واستمرت الحرب بينهما حتى وقوع انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣^(٣٤)، لذا تبين إن عبد الكريم قاسم فشل في اخماد الحركة الكردية، فضلاً عن استغلال إيران ذلك، لتحقيق مصالحها الجيوسياسية.

- سياسة إيران تجاه الأكراد من عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠:

ما إن وقع انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، الذي أطاح بحكومة عبد الكريم قاسم على يد البعثيين،

حتى أرسل مصطفى البارزاني برقية تأييد للانقلابيين، وأمر قواته بوقف إطلاق النار، وكدليل على حسن النية تبادل الجانبان الأسرى، وأتاحت تلك الهدنة الفرصة للحكومة البعثية^(٣٥).

جاء تأييد الأكراد للانقلاب عملاً بمنطق "عدو العدو صديق"، وأملًا أن يكون النظام الجديد أفضل من النظام السابق في تعامله مع المسألة الكردية^(٣٦). لذا أسرع عبد السلام عارف (رئيس الجمهورية) عقب نجاح الانقلاب على الدخول في مفاوضات مع الأكراد، ونجح في اقناعهم بأنهم سوف يحصلون على شيء قريب من الاستقلال الذاتي، لذا نشرت الحكومة العراقية تصريحاً في ٩ آذار ١٩٦٣، اعترفت عن طريقه للشعب الكردي بالحقوق القومية على أساس اللامركزية، معلنة أن مجلس قيادة الثورة قد أقرّ الحقوق القومية للشعب الكردي، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما، ووعد عبد السلام عارف بأن لجنة مختصة^(٣٧)، سوف تُشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية، ومع أن الأكراد رحّبوا من حيث المبدأ بتصريح الحكومة، إلا أنهم وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين آنذاك إن هذا المشروع لا يتجاوب في مظاهره مع الحقوق التي يطلبونها^(٣٨).

ومن جانب إيران، أبدت حكومتها اهتماماً خاصاً بالأحداث في العراق، إذ استقبلت نبأ الإطاحة بعبد الكريم قاسم بابتهاج كبير، لكن رغم ذلك لم تقدّم إلى إقامة علاقات وثيقة مع العراق^(٣٩)، وكان موقف إيران تجاه عمليات القتال أن وقفت إلى جانب الحكومة العراقية ضد تحركات المعارضة الكردية عن طريق إرسالها مراقبين عسكريين إلى الموصل وكركوك كضباط ارتباط يزودون القيادة العراقية بالمعلومات عن تحركات المقاتلين الأكراد، كما أغلقت إيران حدودها بوجه تنقلات المقاتلين من وإلى داخل أراضيها، وفي الوقت ذاته عملت السلطات الإيرانية على منع الإمدادات التي كانت ترد من الاتحاد السوفيتي عبر أراضيها باتجاه كردستان العراق^(٤٠)، وعبرت الحكومة العراقية عن رضاها التام حيال موقف إيران إزاءها خلال المدة التي أعقبت الانقلاب وما تلاه، بينما كانت إيران يساورها القلق بشأن نية العراق عن منح الأكراد نظام اللامركزية، لئلا يثير ذلك حفيظة نظرائهم القاطنين في أراضيها^(٤١)، وهذا ماتخشاها إيران.

وفي خضم الأحداث، لم تدم المودة المصطنعة بين الملا مصطفى البارزاني وعبد السلام عارف إلا أياماً معدودة، وذلك عندما طلب البارزاني بتوسيع مناطق كردستان العراق لتشمل خانقين

وكركوك، وهو ما أدى إلى عودة الخلاف بين الحكومة العراقية والحركة الكردية التي أعلنت العودة إلى القتال لتحقيق مطالبها وذلك في مطلع آذار ١٩٦٣^(٤٢)، فكانت الحسابات خاطئة كذلك هذه المرة. إذ استؤنفت المعارك مع الأكراد في ١٠ حزيران ١٩٦٣، وضمت هذه المرة السلطة العراقية في صفوفها بعض الأحزاب والفئات القومية تحت قيادة البعث، وأصدرت بياناً مطولاً اتهمت فيه مطالب البارزانيين بأنها تدور حول مطلب انفصالي رجعي استعماري مرتبط أشد الارتباط بمصالح الدول الأجنبية، هدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية، وأعلنت أنها قررت المباشرة بتطهير مناطق كردستان العراق من فلول البارزانيين وحلفائهم، كما قرر البيان وصف تلك المناطق بأنها منطقة حركات فعلية، وأنذر البارزانيين بضرورة إلقاء السلاح خلال مدة ٢٤ ساعة من إذاعة ذلك الإنذار، ولكن الأكراد لم يلقوا سلاحهم، واستؤنفت المعارك بينهم وبين الجيش العراقي^(٤٣).

دخلت إيران هذه المرة بقوة في الشأن العراقي، وذلك عندما أعادت دعمها للحركة الكردية بسبب معارضتها لتوجهات عبد السلام عارف نحو مصر، والعلائق مع رئيسها (جمال عبد الناصر) الذي كانت علاقته متوترة مع إيران^(٤٤). وتمثل تدخل الحكومة الإيرانية في المسألة الكردية في بادئ الأمر عن طريق عملها كحلقة وصل بين قادة المعارضة الكردية، وبين السفارة الأمريكية في طهران من أجل حصول الأكراد على الأسلحة الثقيلة من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذ التدخل الإيراني ينحو منحى آخر عن طريق الدعم المباشر الذي تقدمه إيران، إذ إن الأراضي الإيرانية أصبحت ملاذاً آمناً للمعارضة الكردية جراء الهجمات التي يتعرضون إليها من القوات العراقية^(٤٥)، لذا عقدت الحكومة الإيرانية اتفاقية مع الحركة الكردية في العراق، تعهدت بتقديم كل أنواع الدعم والمساعدة من الأموال والسلاح لتحقيق مطالب الأكراد القومية، وفيها تعهد الملا مصطفى البارزاني بسحب يده عن الحركة الكردية في إيران، وتسليم المعارضين الأكراد الذين يعيشون في المنطقة الكردية العراقية إلى السلطات الإيرانية^(٤٦).

أثرت تلك المتغيرات على العلائق العراقية- الإيرانية ودفعتها مرة أخرى إلى التوتر، وعدّ العراق الاتفاق بين إيران والملا مصطفى البارزاني تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية، وقدم احتجاجاً رسمياً بخصوص هذا التدخل إلى إيران عام ١٩٦٦^(٤٧)، وبسبب الدعم الإيراني للأكراد اتهم ناجي طالب (وزير خارجية العراق) الحكومة الإيرانية بتقديم المساعدات المالية للقيادة الكردية، والتي

تضمنت حملات من المعدات غير المحددة نُقلت بوساطة سيارات جيب لا تحمل ارقاماً، وأكد بأن إيران تنتهج سياسة معادية تجاه العراق، محذراً إياها (بأن هذه السياسة ستؤدي إلى نتائج وخيمة على إيران)^(٤٨).

ولم يثنِ الاحتجاج العراقي إيران على المُضي في توجهاتها المؤيدة للأكراد، والتدخل في الشأن العراقي بل استغلت ذلك التوتر بالاشتراط على العراق تعديل اتفاقية عام ١٩٣٧^(٤٩)، لرسم الحدود بين البلدين، مقابل سحب دعمها للأكراد وإلغاء الاتفاق مع البارزاني^(٥٠)، وهذا ما تبغيه إيران من دعمها للحركة الكردية في كردستان العراق.

ومع تسارع الأحداث توفي عبد السلام عارف في حادث طائرة مروحية أثناء زيارته للقطعات العسكرية في البصرة، وأختير شقيقه (عبد الرحمن عارف) لرياسة الجمهورية^(٥١)، الذي حاول إنهاء الخلافات العراقية - الإيرانية، ومن بينها المشكلة الكردية بالذهاب إلى إيران عن طريق زيارتين قام بهما عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧، إلا أنه اصطدم بالمطلب الإيراني السابق، وهو تعديل اتفاقية ١٩٣٧، وهذا أمر لم يكن بإمكان عبد الرحمن عارف الموافقة عليه في ظل ظروف العراق انذاك^(٥٢).

اتهم العراق عن طريق مذكرة الإحتجاج بعثتها وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الإيرانية في ٤ كانون الثاني ١٩٦٦، بأن الجهات الإيرانية تدعم المعارضة الكردية في كردستان العراق، وأن الأكراد يقومون بقصف مواقع قطعات الجيش العراقي من داخل الأراضي الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى خسائر بالأرواح في صفوف القوات العراقية، كما أن إيران تقدم للأكراد الأسلحة والمعدات العسكرية التي تصنعها معاملها الحربية، وقد طالبت الحكومة العراقية في مذكرتها تلك الجانب الإيراني بالكف عن تقديم المساعدات للمعارضة الكردية، لأن تلك المساعدات تسهم في الإخلال بحسن الجوار بين الدولتين^(٥٣). في حين أستخدم عدنان الباجه جي (وزير الدولة للشؤون الخارجية) في ٤ كانون الأول ١٩٦٦ القائم بأعمال السفارة الإيرانية في بغداد وسلّمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، ضمّنها تدخل إيران المستمر في الشؤون الداخلية للعراق، ودعمها للمعارضة الكردية عن طريق استخدامهما الأراضي الإيرانية كنقطة انطلاق وقاعدة لقصف الأراضي العراقية بالأسلحة الثقيلة والخفيفة التي تقدمها إيران، وفي الوقت ذاته، كلف عبد الرحمن البزاز بصفته وزيراً للخارجية بتنفيذ المقررات التي يمكن عن طريقها التوصل إلى حلٍ دبلوماسي مع ايران بذلك الشأن^(٥٤).

ومن جانب الأوضاع الكردية، أعادت الحكومة العراقية فرض الحصار الاقتصادي على منطقة كردستان العراق، واستمرار المعارك للسيطرة عليها، وقبل نهاية حكم عبد الرحمن عارف قام طاهر يحيى رئيس الوزراء (١٩٦٦-١٩٦٨) بزيارة إلى إيران في ٢٤ حزيران ١٩٦٧ لتسوية الخلافات بين الدولتين، عقد عن طريقها مباحثات موسعة حول العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية، وتشكيل لجان لبحث المسائل المختلف عليها، لاسيما في مجال الحدود والمسألة الكردية في العراق، وقضايا اقليمية أخرى^(٥٥). إلا أن إيران اشترطت عدم وقفها المساعدات التي تقدمها للمعارضة الكردية حتى يوافق العراق على شروط إيران في منطقة شط العرب^(٥٦).

في تلك الاثناء، كانت الحكومة العراقية والجيش إبان شهر حزيران ١٩٦٧، ضعيفين جداً لتشكيل أي تهديد للملا مصطفى البارزاني ورجاله المسلحين، ولكي تستطيع الحكومة من الحاق الهزيمة بالأكراد كان لا بدّ لها من اغلاق الحدود العراقية - الإيرانية، والإبقاء على المسلحين الأكراد سيواصلون القتال إلى أجل غير مُسمى، إذ يتم تمويلهم أو يطلبون اللجوء أحياناً في إيران، وكانت جهود الحكومة في إنهاء المساعدات الإيرانية للأكراد غير مجدية^(٥٧).

وبعد أقل من شهر على زيارة طاهر يحيى، استيقظ العراقيون على موسيقى عسكرية، ومن ثم البيان رقم واحد الذي اعتادوا عليه، معلناً الاطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف، على يد حزب البعث المنحل وذلك في ١٧ تموز ١٩٦٨، معلنين نظاماً جمهورياً جديداً^(٥٨).

تعاملت إيران مع النظام الجديد في العراق بحذر، وأعلنت ان ما حصل في العراق شأنٌ داخلي، وأنها سوف تتعامل معه على أساس العلاقات والمصالح المشتركة، وبالمقابل فإن الحكومة الجديدة ارتأت تهدئة التوتر مع إيران والأكراد الذين اوقفوا حركتهم المسلحة بعد انقلاب عام ١٩٦٨، لإعطاء فرصة للنظام لبيان موقفه من الحركة الكردية. وبناءً على ما تقدم جرّت زيارات عدة بين مسؤولين عراقيين وإيرانيين خلال المدة المحصورة بين كانون الاول ١٩٦٨ وشباط ١٩٦٨، لحل المشكلات والخلافات بين الدولتين، إلا أنها لم تسفر عن أي اتفاق، بسبب طلب إيران السابق وهو تعديل اتفاقية عام ١٩٣٧، والحصول على سيادة إيرانية أكبر في شط العرب من التي حصلوا عليها في الاتفاقية أعلاه، وهو ما رفضه الوفد العراقي، مما أدى إلى توتر جديد في العلاقات العراقية - الإيرانية، الذي أثر سلباً على الأوضاع في المنطقة الكردية العراقية. عندها حاول النظام تشتيت

قيادات الحركة عن طريق الاتصال بالمعارضين للمُلا مصطفى البارزاني وفي مقدمتهم (جلال الطالباني) وهو ما أدى إلى عودة الحركة الكردية إلى نشاطها المسلح ضد الحكومة، وبطبيعة الحال فإن إيران سارعت إلى استغلال ذلك التطور في الشأن الداخلي لصالحها بعودة دعمها للحركة الكردية مادياً وعسكرياً وتزويدها بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، مما أوقع الحكومة في موقف محرج لاسيما وأنها لا زالت تعيش أيامها الأولى مع وجود صراع خفي بين قادة الانقلاب للسيطرة على الحكم، إذ أشارت فيها باتهام إيران صراحة بأنها تقف خلف تأزم الوضع في العراق، وتأييد المعارضين للحكومة، مما أدى إلى محاولة الأخيرة استرضاء الأكراد، عن طريق البدء بمفاوضات مع المُلا مصطفى البارزاني لحل المشكلة الكردية^(٥٩).

ومع مطلع عام ١٩٦٩، أعلن حزب البعث المنحل التزامه بإقرار حق الأكراد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والنظام الدستوري، وقد أوفد احمد حسن البكر (رئيس الجمهورية) بناءً على إقرار تلك الحقوق، وفدلاً لاجراء مباحثات مع المُلا مصطفى البارزاني، وذلك خلال استمرار القتال، إذ وافق الاخير على الدخول في مداولات مع حزب البعث المنحل، وعلى ذلك الأساس صدر بيان ١١ آذار ١٩٧٠، كحل للمسألة الكردية في كردستان العراق، والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية، وعلى وحدة الدولة العراقية، وقد صادق على إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠، كلٌ من الطرفين الكردي والعراقي بوصفها تنوياً لأحداث ذات مدلول تاريخي، وجرى استقبال وفد كردي استقبلاً رسمياً في بغداد^(٦٠).

لقد استجابت إتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٠، إلى معظم مطالب المُلا مصطفى البارزاني، فأصبحت الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق التي تكون أكرثيتها من الأكراد، ونصت الإتفاقية على مشاركة الأكراد في الحكم بما فيها تبوء مناصب بعض الوزارات، وأن يكون أحد نواب الرئيس العراقي كردياً، فضلاً عن حرية تأسيس المنظمات الشبابية والنسائية والمدنية، وتمويل تنمية المنطقة الكردية، وتوفير رواتب ومساعدات لأسر القتلى وغيرهم ممن يعاني الفقر والبطالة والتشرد، وتعديل الدستور ليضم الجنسية العربية والقومية الكردية. بالمقابل تعهد الأكراد بتسليم سلاحهم الثقيل إلى الحكومة وحل جماعاتهم المسلحة^(٦١). وبعد عقد تلك الإتفاقية بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين حكومة بغداد والأكراد، أخذت أشكالاً مختلفة من الهدوء الحذر إلى الصراع المسلح ثانية.

الخاتمة:

- توصل البحث عن طريق استعراض الموقف الكردي تجاه الحكومات العراقية من عام ١٩٥٨ - ١٩٧٠، والدعم الإيراني له إلى عدة حقائق مهمة جاءت كالآتي:
- ١- بسبب السيطرة البريطانية على إيران ممثلة بالشاه الإيراني (محمد رضا بهلوي)، كان موقف الأخيرة مضاداً للثورة التي قامت في العراق عام ١٩٥٨، التي جاءت مختلفة لمصالح الدول الاستعمارية ولاسيما بريطانيا.
 - ٢- سعت إيران لإستغلال الأوضاع في العراق عن طريق دعم أكراد العراق بالمساعدات والأسلحة والمؤن، وهذا ما أدى إلى صمودهم خلال مدة حكم عبد الكريم قاسم .
 - ٣- اعلان المُلّا مصطفى البارزاني التمرد ضد الحكومة رغم الامتيازات التي حصل عليها من جانب عبد الكريم قاسم، إلا أن ذلك لم يثنيه عن العودة إلى الجبال ورفع السلاح بوجه الحكومة.
 - ٤- على الرغم من نهاية حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وترحيب الأكراد بذلك الانقلاب، إلا أنهم سرعان ما عاودوا رفع السلاح في مناطقهم، إذ كانوا يسعون للحصول على مكاسب عديدة عن طريق الدفع بالحكومة بمزيد من التنازلات، وكان موقف إيران كذلك داعماً لموقفهم، لأنها سعت إلى الضغط على العراق لتسوية المشكلات الحدودية بين البلدين، وعدم الوصول إلى التفاهات التي تبغي منها إيران مزيداً من التنازلات الحدودية، فعملت على عقد اتفاقية بينها وبين المُلّا مصطفى البارزاني الذي وجد في هذا الدعم زيادة في التحدي والإصرار برفعه السلاح ضد الحكومة العراقية.
 - ٥- جاء انقلاب ١٩٦٨، ليدخل الأكراد عن طريقه في سلسلة من المفاوضات مع الحكومة العراقية، تجلت بعقد ما عرف ببيان ١١ آذار ١٩٧٠، الذي حصل الأكراد عن طريقه على الحكم الذاتي، وهذا ما لم تقم به أي دولة أخرى يتواجد بها الأكراد، لذا أوقفوا حركتهم المسلحة.

الهوامش:

- (١) دويشا، عديد. (٢٠١٢). تاريخ العراق السياسي المعاصر، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد: دار المرتضى، ص ٢٢٩.
- (٢) حميدي، هلال كاظم. (٢٠١٨). عبد الكريم قاسم رؤية معاصرة في مسار العلاقات العراقية- الإيرانية ١٩٨٥- ١٩٦٣. الكلية الإسلامية الجامعة. (٤٥)، ص ص ٤٧٠-٤٧١.
- (٣) للمزيد من التفاصيل حول قضية مشكلات الحدود العراقية- الإيرانية ينظر: الأوسي. حسن تركي عمير مسير. (٢٠٠٨). إيران والقضايا العربية (١٩٧٩-١٩٩١)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ص ص ٢٤٧ - ٢٥٦.
- (٤) مخول. موسى. (٢٠١٣). الأكراد من العشيرة إلى الدولة، ط١، بيروت: مطبعة بيسان، ص ٢١٢؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٤٧٥.
- (٥) وهم كل من: محمد نجيب الربيعي رئيساً ومحمد مهدي كبة.
- (٦) الزبيدي. ليث عبد الحسن. (١٩٨١). ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، ص ص ٢٥٠-٢٥١.
- (٧) قامسلو. عبد الرحمن. (٢٠٠٨). كردستان والكرد. دراسة سياسية واقتصادية، ط٢، ترجمة ثابت منصور وغانم حمدون، السليمانية: مطبعة شفان، ص ٣٠٧.
- (٨) مصطفى عبد الرحيم البارزاني: ولد في ١٤ اذار ١٩٠٣، في قرية بارزان. ينتمي إلى أسرة دينية وعشائرية متنفذة بين الأكراد، أسهم في الحركة الكردية حتى وصل إلى قيادتها عام ١٩٤٣، ليعلن حركة مسلحة انتهت بهروبه إلى إيران عام ١٩٤٥، التي كانت تشهد حركة كردية مضادة للحكومة الإيرانية وأسهم مع زعيمها القاضي محمد علي في إعلان جمهورية مهاباد الكردية التي استطاعت القوات الإيرانية من القضاء عليها بسرعة، مما أدى إلى هروبه إلى الاتحاد السوفيتي، وهناك أعلن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦. توفي في الولايات المتحدة الأمريكية في ١ آذار ١٩٧٩ لينقل جثمانه إلى إيران ويدفن في مدينة اشنويه الحدودية بناءً على وصيته لتعذر دفنه في مسقط رأسه، ثم نقل جثمانه مع ولده إدريس ليدفنا في العراق، وذلك في تشرين الأول ١٩٩٣. ينظر: الزبيدي. حسن لطيف. (٢٠١٣). موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت: العارف للمطبوعات، ص ص ٥٨٤-٥٨٦.
- (٩) الركابي. عكاب يوسف. (٢٠١٧). العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣، قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية. واسط الإنسانية. ١٣ (٣٨)، ص ٤٣.

- (١٠) من الجدير بالملاحظة، إن عبد الكريم قاسم ذكر في ٢٣ أيلول ١٩٦١: "إن البارزانيين كانوا خارج العراق وأعيدوا إلى البلاد معززين مكرمين بعد الثورة... ولما عادوا كانوا لا يملكون شيئاً فرأينا أن من الصالح العام إن تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم... ورواتب لكل بارزاني قادم من هناك للمتزوج ٤٥ ديناراً، وللمتزوج الذي له أولاد ٥٠ دينار ولكل شخص أعزب ٣٥ دينار، ويسري ذلك على جميع البارزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء... وإن الحكومة صرفت حوالي ٥٢٢ ألف و١٨٣ دينار لأعمار منطقة بارزان وطرقها والكهرباء فيها والمشاريع العمرانية فيها". للمزيد ينظر: الدرة. محمود. (١٩٦٣). القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، ط٢، بيروت: دار الطليعة، ص ٩٨.
- (١١) الركابي، المصدر السابق، ص ٤٣؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص ٥١.
- (١٢) للاطلاع على تلك الحركة وتفاصيلها ينظر: حسين. خليل إبراهيم. (١٩٧٨). ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩: الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. بغداد: مكتبة بشار.
- (١٣) الهيتي، الردام. غسان متعب وعلي غازي احمد. (٢٠١٣). العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي). جامعة الانبار للعلوم الإنسانية. (١)، ص ١٢٣.
- (١٤) كان أخطر ما في ذلك البرنامج المادة السابعة التي تتضمن: "أننا سنكافح من أجل الشعب الكردي من حيث تمثيله في جميع دوائر الحكومة وفي جميع المنظمات الرسمية والشبهية بالرسمية بنسبة مئوية حسب عدد سكان الأكراد في العراق". للمزيد ينظر: خدوري. مجيد. (١٩٩٧). العراق الجمهوري، ط١، قم، ص ١٩٥.
- (١٥) الركابي، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.
- (١٦) للاطلاع على نص القانون الزراعي لعام ١٩٥٩. ينظر: الخطيب. حسن. (١٩٥٩). الاقطاع وقانون الإصلاح الزراعي، بغداد: دار الفكر العربي.
- (١٧) محمد. سمر فضلا عبد الحميد. (٢٠١٠). أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق - مصر، ص ١٤٢.
- (١٨) العبيدي. شذى فيصل رشو. (٢٠١٢). أكراد العراق في العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٥٨-١٩٧٥م. آداب ذي قار، ٢ (٦)، ص ٢٤٠.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٤٠-٢٤١.
- (٢٠) في ٢٠ تموز ١٩٦١، قدّم المكتب السياسي للحزب مذكرة إلى عبد الكريم قاسم تضمنت المطالب الآتية: ١- تطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت والمتعلقة بحقوق الشعب الكردي. ٢- سحب القوات العسكرية المرسلة إلى كردستان. ٣- سحب المسؤولين عن شؤون الأمن والشرطة والإدارة، الذين كان لهم دور بارز في الحوادث

التي وقعت في كردستان. ٤- إعادة الموظفين الأكراد المبعدين إلى كردستان. ٥- إطلاق الحريات الديمقراطية، وإلغاء الأحكام العرفية. ٦- إنهاء فترة الانتقال، وانتخاب مجلس تأسيسي، وسن دستور دائم للبلاد. ٧- تطهير جهاز الدولة من العناصر المعادية لثورة ١٤ تموز. لكن عبد الكريم قاسم تجاهل المذكرة. ينظر: الحمداني. حامد. (٢٠٠٧). ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم والحركة الكردية. الحوار المتمدن. (١٩٧٤).

(٢١) المصدر نفسه، ١٢ تموز ٢٠٠٧.

(٢٢) العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٢٣) تجدر الإشارة إلى أن في أواسط آب ١٩٦١، أستطاع الملا مصطفى البارزاني الهرب من بغداد إلى كردستان، فعلق عبد الكريم قاسم على ذلك قائلاً: "إن المستعمرين وشركات النفط لديها طبخة للضغط علينا بسبب الإصرار على انتزاع حقوقنا النفطية منهم". للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسني. جعفر. (٢٠١٣). ثورة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، ط ٢، بغداد: دار الكتب العلمية، ص ٣٠٨-٣٠٩؛ العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٢٤) الركابي، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤.

(٢٦) الحاج. عزيز. (١٩٩٤). القضية الكردية في العراق. التاريخ والآفاق، ط ١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٣٣؛ الحمداني، المصدر السابق، ١٢ تموز ٢٠٠٧.

(٢٧) العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٢٨) علو. سعيد خديده. (٢٠١٨). السياسة الإيرانية تجاه القضية الكردية في العراق ١٩٦٣-١٩٧٠. العلوم الإنسانية لجامعة زاخو. ٦ (٤)، ص ١٠٤٤.

(٢٩) حميدي، المصدر السابق، ص ٤٧٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

(٣٢) علو، المصدر السابق، ص ١٠٤٤.

(٣٣) الهيتي والردام، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٣٤) من الجدير بالذكر، أنه قد تم الاتصال والتنسيق بين قادة حزب البعث المنحل والحزب الديمقراطي الكردستاني قبل الانقلاب، وذلك عن طريق طاهر يحيى ليطلعهم بأمر الحركة المرتقبة، وينقل لهم استعداد حزبهم لحل المسألة الكردية سلمياً. ينظر: الهيتي والردام، المصدر السابق، ص ١٣٥.

- (٣٥) عيسى. حامد محمود. (٢٠٠٥). القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، ط١، مصر: مكتبة مدبولي، ص٣٢٨.
- (٣٦) أوشي. خالد. (٢٠١٧). الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية. تركيا.
- (٣٧) تألفت اللجنة من صالح مهدي عماش (وزير الدفاع)، وناجي طالب (وزير الصناعة) محمود شيت خطاب (وزير البلديات) وحازم جواد (وزير الداخلية وكالة) ومهدي الدولعي (وزير العدلية)، والشيخ محمد رضا الشبيبي (رئيس حزب الجبهة الشعبية) وفائق السامرائي (نائب رئيس حزب الاستقلال) وحسين جميل (سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي) والدكتور عبد العزيز الدوري (رئيس جامعة بغداد) وعلي حيدر سليمان (سفير العراق في واشنطن)، وأعدت اللجنة مشروع صادق عليه مجلس الوزراء في ١ حزيران ١٩٦٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: الدرة، المصدر السابق، ص ص١٢٩-١٣٠.
- (٣٨) خيرة. وفيقي. (٢٠٠٥). تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة مونتري قسنطنية، ص١١٣؛ عيسى، المصدر السابق، ص٣٢٩.
- (٣٩) علو، المصدر السابق، ص١٠٤٥.
- (٤٠) الدرة، المصدر السابق، ص ٤٠٦.
- (٤١) الخزاعي. راضي دواي طاهر. (٢٠٠٧). العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥. دراسة تاريخية سياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية- بغداد، ص٥٣.
- (٤٢) العبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٢.
- (٤٣) عيسى، المصدر السابق، ص٣٣٨.
- (٤٤) العبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٢.
- (٤٥) الخزاعي، المصدر السابق، ص٥٦.
- (٤٦) للمزيد عن الاتفاقية التي عقدت بين الملا مصطفى البارزاني وإيران. ينظر: الخراسان. صلاح. (٢٠٠١). التيارات السياسية في كردستان. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية ١٩٤٦-٢٠٠١، ط١، بيروت: مؤسسة البلاغ، ص ص١٤١-١٤٧؛ العبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٢.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
- (٤٨) علو، المصدر السابق، ص١٠٤٨.
- (٤٩) للاطلاع بشكل مسهب حول علائق العراق مع إيران خلال المدة التي تلت توقيع المعاهدة لغاية نهاية عام

١٩٧٠. ينظر: الأوسي، المصدر السابق، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٥٠) العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٥١) تريب. تشارلز. (٢٠٠٦). صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط١، ترجمة زينة جابر إدريس، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص ٢٥١.

(٥٢) العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٥٣) الخزاعي، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٥٥) العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٥٦) الخزاعي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٥٧) مذكول. ديفيد. (٢٠٠٤). تاريخ الأكراد الحديث، ط١، ترجمة راج آل محمد، بيروت: دار الفارابي، ص ٤٨٦.

(٥٨) دويشا، المصدر السابق، ص ٢٧٧؛ العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٦٠) للمزيد من التفاصيل ينظر: مخول، المصدر السابق، ص ص ٢١٩-٢٢٠.

(٦١) قدورة. عماد يوسف. (٢٠١٦). التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢-

١٩٧٥). سلسلة دراسات، ص ٧؛ الزبيدي وآخرون. حسن لطيف. (٢٠٠٨). العراق والبحث عن المستقبل، ط١،

بيروت: جاردينيا للطباعة والنشر، ص ٢٩٤.

المصادر

(١) الأوسي. حسن تركي عمير مسير. (٢٠٠٨). إيران والقضايا العربية (١٩٧٩-١٩٩١)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية-العراق.

(٢) الحاج. عزيز. (١٩٩٤). القضية الكردية في العراق. التاريخ والآفاق، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٣) الحسني. جعفر. (٢٠١٣). ثورة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، ط٢، بغداد: دار الكتب العلمية.

- (٤) الحمداني. حامد. (٢٠٠٧). ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم والحركة الكردية. الحوار المتمدن. ١٩٧٤.
- (٥) الخرسان. صلاح. (٢٠٠١). التيارات السياسية في كردستان. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية ١٩٤٦-٢٠٠١، ط١، بيروت: مؤسسة البلاغ.
- (٦) الخزاعي. راضي دواي طاهر. (٢٠٠٧). العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥. دراسة تاريخية سياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية- بغداد.
- (٦) الخطيب. حسن. (١٩٥٩). الاقطاع وقانون الإصلاح الزراعي، بغداد: دار الفكر العربي.
- (٧) الدرة. محمود. (١٩٦٣). القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، ط٢، بيروت: دار الطليعة.
- (٨) الركابي. عكاب يوسف. (٢٠١٧). العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣، قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية. واسط الإنسانية. ١٣ (٣٨).
- (٩) الزبيدي واخرون. حسن لطيف. (٢٠٠٨). العراق والبحث عن المستقبل، ط١، بيروت: جاردينيا للطباعة والنشر.
- (١٠) الزبيدي. حسن لطيف. (٢٠١٣). موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت: العارف للمطبوعات.
- (١١) —. ليث عبد الحسن. (١٩٨١). ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية.
- (١٢) العبيدي. شذى فيصل رشو. (٢٠١٢). أكراد العراق في العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٥٨-١٩٧٥م. اداب ذي قار. ٢ (٦).
- (١٣) الهيتي. الردام. غسان متعب وعلي غازي احمد. (٢٠١٣). العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي). جامعة الانبار للعلوم الإنسانية. ١.
- (١٤) أوشي. خالد. (٢٠١٧). الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. تركيا.

- (١٥) تريب. تشارلز. (٢٠٠٦). صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط١، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- (١٦) خدوري. مجيد. (١٩٩٧). العراق الجمهوري، ط١، قم.
- (١٧) خيرة. وفي. (٢٠٠٥). تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة مونتري قسنطينية.
- (١٨) دويشا. عديد. (٢٠١٢). تاريخ العراق السياسي المعاصر، ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد: دار المرتضى.
- (١٩) علو. سعيد خديده. (٢٠١٨). السياسة الايرانية تجاه القضية الكردية في العراق ١٩٦٣-١٩٧٠. العلوم الانسانية لجامعة زاخو. ٦ (٤).
- (٢٠) عيسى. حامد محمود. (٢٠٠٥). القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، ط١، مصر: مكتبة مدبولي.
- (٢١) قاسم. عبد الرحمن. (٢٠٠٨). كردستان والكرد. دراسة سياسية واقتصادية، ط٢، ترجمة ثابت منصور وغانم حمدون، السليمانية: مطبعة شفان.
- (٢٢) قدورة. عماد يوسف. (٢٠١٦). التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢-١٩٧٥)، قطر: سلسلة دراسات.
- (٢٣) محمد. سمر فضلاً عبد الحميد. (٢٠١٠). اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الزقازيق - مصر.
- (٢٤) مخول. موسى. (٢٠١٣). الاكراد من العشيرة الى الدولة، ط١، بيروت: مطبعة بيسان.
- (٢٥) مذكول، ديفيد، تاريخ الاكراد الحديث، ط١، ترجمة راج آل محمد، مطبعة دار الفارابي، (بيروت-٢٠٠٤).
- (٢٦) حميدي. هلال كاظم. (٢٠١٨). عبد الكريم قاسم رؤية معاصرة في مسار العلاقات العراقية-الايرانية ١٩٨٥-١٩٦٣. الكلية الاسلامية الجامعة. ٤٥.